

تأييد لجنة الاستئناف لقرار لجنة الفصل

رقم القضية لدى لجنة الفصل	رقم قرار لجنة الفصل	تاريخ صدور القرار
42/509	3867/ل/د/1/2022 لعام 1443هـ	1443/11/08هـ الموافق 2021/06/07م
رقم قرار لجنة الاستئناف	تاريخ صدور القرار	نوع الدعوى
2631/ل.س/2022 لعام 1444هـ	1444/02/08هـ الموافق 2022/09/04م	مدنية
التصنيف الموضوعي		
عقود خاصة		

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي تقدّم إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بلائحة دعوى متضمنة أنه بتاريخ 13/07/1426هـ قام بإبرام اتفاقية مع المدعى عليه بغرض البيع والشراء في الأسهم السعودية بإجمالي مبلغ قدره (88,000) ريال، في مقابل أن يحصل المدعى عليه على ما نسبته (30%) من الأرباح المتحققة، ثم اتفق الطرفان لاحقاً على زيادة رأس المال المستثمر ليصل إلى مبلغ قدره (208,000) ريال. وطلب إلزام المدعى عليه برد كامل المبالغ المسلمة إليه.

وقد نُظرت الدعوى، وصدر بشأنها قرار لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية رقم 3867/ل/د/1/2022 لعام 1443هـ القاضي بالآتي:

"أولاً: بطلان الاتفاق المبرم بين المدعي والمدعى عليه.

ثانياً: إلزام المدعى عليه بأن يعيد إلى المدعي مبلغاً قدره مائتين وثمانية آلاف (208,000) ريال".

وأبلغ المدعى عليه بنسخة من القرار بتاريخ 14/11/1443هـ، وبتاريخ 18/12/1443هـ تقدّم بمذكرة استئناف طعنًا عليه، تضمنت الآتي:

"أولاً: عدم صحة القرار الصادر من لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية: حيث أن القرار صدر مستنداً على أقوال المدعي وممثله التي جاءت خالية مما يثبت صحتها، بل إن أقواله جاءت نافية لأي حق له، ورد في رد المدعي (تعاهد موكلي مع المدعي عليه) وهذا القول يجعل من الضروري والواجب نظر هذه الدعوى في نفس إطار الشراكة التي يكون أول نتائجها أن يتحمل أطراف الشراكة

المسؤولية كاملة وكذلك الخسارة. وقول المدعي وإقراره بأن هناك تعاقد شراكة فيجب عليه أن يتحمل في الخسارة كما استفاد من المكسب. وحيث أن الثابت أن المبالغ محل التعاقد قد دخلت في المساهمة لدى المساهم / (أ) ولم يتحقق لي منها أي مكاسب ووضع هذه الأموال كموضع الخسارة الفعلية كونها بعيدة عن حيازتي حالياً.

ثانياً: عدم اختصاص اللجنة بنظر الدعوى المتعلقة بالعقد: حيث ورد النص في القرار المعارض عليه أن العقد المحرر بيني وبين المدعي هو عقد باطل، وكون اللجنة قد أوردت في أسباب قرارها أن القرار باطل فمن الطبيعي والموافق للنظام انحسار اختصاص تلك اللجنة عن نظر هذا العقد كونه لا يتضمن أي وقائع تدخل ضمن اختصاصات اللجنة التي يتعلق اختصاصها بالأوراق المالية فقط والتعامل فيها.

ثالثاً: الخطأ في الأسباب التي ساقته اللجنة للقرار: ومن هذا الخطأ ما اقترفته اللجنة من خطأ نظامي لا يمكن أن يمر دون تحقيق ويتمثل في اهدارها حجية الحكم القضائي الصادر من المحكمة الجزائية بخميس مشيط، حيث أن الأحكام القضائية لها حجية نظامية لا يجوز تجاهلها ولا يحق لأي فرد أو جهة مخالفتها أو المساس بها، وحيث أن هذا الحكم قد أثبت براءة ذمتي من أي مبالغ وإخلاء مسؤوليتي عنها؛ لأن المسؤول عنها هو المساهم / (أ) وحينما قدمت هذا الحكم تمسكت به من وجهين: الوجه الأول: ويتمثل في إخلاء مسؤوليتي عن أي مبالغ تخص المساهمين وإقراره نفسه؛ ولأن هذا الحكم نهائي وحائز لحجية الأمر المقضي به فيجب الالتزام به والعمل بمقتضاه. والوجه الثاني: وهو مترتب على الوجه الأول ومرتب به ويتمثل في الدفع بعدم جواز الدعوى لسبق الفصل فيها بموجب الصك المذكور ولا يحق إثارة أي نزاع سواء قضائي أو غير قضائي يتضمن محاولة إثبات مسؤوليتي عن أموال وتعاملات ثبت خلو مسؤوليتي عنها وثبوت مسؤولية المساهم / (أ) وإقراره بتنفي معها مسؤوليتي ومسؤولية أي شخص آخر عن تلك المبالغ. فلا يستقيم الأمران أبداً، حيث أن القول بما يخالف الحكم المذكور سيترتب عليه حتماً ازدواجية المسؤولية عن نفس المبلغ. المواد التي ساقته اللجنة يعتبر استدلال بها في غير مكانها، حيث أن قول اللجنة ببطلان العقد يخرج الدعوى عن اختصاص اللجنة كما ذكرت سابقاً وكذلك يجعل من غير الموافق للنظام تطبيق المواد التي قدمتها اللجنة في حكمها. علماً بأنه سبق صدور أحكام قضائية من محاكم مختلفة تثبت عدم مسؤولية الوسيط عن أي مبالغ تخص الاستثمار في سوق الأسهم.

رابعاً: أما بالنسبة لموضوع الدعوى فأوجزه لسعادتكم في الآتي: يتلخص الموضوع في أن المدعي صديق شخصي لي وأثناء فترة الاستثمار في سوق الأسهم السعودية كنت مجرد وسيط لدى المساهم / (أ) والمدعي يعلم ذلك تماماً ويعلم أنني مجرد وسيط لديه فقط لا غير، وطلب المدعي مني

المساهمة له بالمبلغ المالي محل الدعوى وكان سير العمل وقتها هو تحرير عقود حسب النموذج المرفق بملف الدعوى كان الهدف منها اثبات استلام المبلغ المتفق عليه فقط، أي أن العقد كان بمثابة إيصال استلام نقدية بصفتي وسيط فقط لا غير بين المدعي وبين المساهم / (أ).

كما هو معلوم للجميع فقد حدثت أزمة الأسهم في تلك الفترة وخسر معظم المساهمين إن لم يكن كلهم أموالاً طائلة وكثرت القضايا والمطالبات وكلها صدر فيها أحكام وقرارات تحصر المسؤولية على عاتق المشغل الأساسي وانتفاء مسؤولية الوسطاء عن أي مبالغ مالية تخص المساهمين. أقيمت دعوى من النيابة العامة بشأن موضوع المساهمات والمبالغ ومن خلال هذه الدعوى ثبتت مسؤولية المساهم / (أ) عن أموال المساهمين ومن بينها أموال المدعي نفسه. علماً بأنني كان لي مبالغ مالية كنت مساهم بها لدى المساهم / (أ) وقد خسرتها مع من خسر.

أقام المدعي هذه الدعوى للمطالبة بالمبالغ الواردة فيها تفصيلاً وتداولت الدعوى بالجلسات على النحو المذكور في قرار اللجنة محل هذا الاعتراض وقدمت من خلال تلك الدعوى مذكرات دفاع أتمسك بكل ما ورد فيها من أوجه دفاع وردود بالإضافة لما ورد في هذه اللائحة الاعتراضية. وحيث أنه قد صدر القرار من لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية على النحو الوارد في منطوقه والمشار له في صدر هذه اللائحة الاعتراضية وقد جاء هذا القرار مجحفاً بحقي مخالفاً لحقيقة الواقع وصحيح النظام على النحو الذي أوضحته في صلب هذه اللائحة".

ثم أجمل طلباته في ختام مذكرته الاستئنافية بطلب قبول الاستئناف شكلاً لرفعه في الميعاد النظامي، ومن الناحية الموضوعية طلب صرف النظر عن دعوى المدعي؛ لعدم صحتها، ولعدم استحقاقه للمبلغ محل المطالبة، ولشبهت براءة ذمته من مبلغ المطالبة بموجب صك الحكم، وبصفة احتياطية الحكم بعدم اختصاص لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بنظر الدعوى.

لجنة الاستئناف

بناءً على نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، ولوائح السوق، والقواعد والتعليمات والأنظمة الأخرى ذات العلاقة.

وحيث إن الاستئناف قُدم خلال المدة المحددة واستوفى متطلباته النظامية، فإنه يتعين قبوله شكلاً.

ومن الناحية الموضوعية، فحيث انصبت مذكرة الاستئناف المقدمة من المدعي عليه على طلب صرف النظر عن دعوى المدعي؛ لعدم صحتها، ولعدم استحقاق المدعي للمبلغ، ولبراءته من المبالغ

محل المطالبة، وبصفة احتياطية الحكم بعدم اختصاص لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بنظر الدعوى.

وباطلاع لجنة الاستئناف على الأوراق الثابتة في ملف الدعوى، وما انتهت إليه لجنة الفصل في قرارها محل الاستئناف من بطلان الاتفاق المبرم بين طرفي الدعوى، وإلزام المدعى عليه بأن يعيد إلى المدعي مبلغاً قدره (208,000) مائتان وثمانية آلاف ريال، استناداً إلى الأسباب الواردة في قرارها، الذي تحيل إليه لجنة الاستئناف منعاً للتكرار.

وحيث استقر قضاء لجنة الاستئناف على أن الصفة التجارية المتطلبة بموجب المادة (الثانية والثلاثين) من نظام السوق المالية تتحقق من أي واقعة يمكن من خلالها توافر قناعة لدى اللجنة بأن الشخص الذي مارس هذا النشاط قد مارسه بصفة تجارية سواء أتحقت هذه القناعة من شخص المخالف أم من سلوكه أم من المظهر الذي ظهر به أم من المقابل العائد عليه، وحيث تبين للجنة الاستئناف توافر الصفة التجارية المتطلبة نظاماً في المدعى عليه لتطبيق المادة (الحادية والثلاثين) من نظام السوق المالية.

وحيث اطلعت لجنة الاستئناف على الأسباب التي بُني عليها القرار محل الاستئناف، وأوجه الاعتراض عليه، فقد استبان لها صحة النتيجة التي خلصت إليها لجنة الفصل في قضائها وسلامة الأسباب والأسانيد التي أقامت عليها هذا القضاء، وموافقة ذلك للقواعد المقررة في هذا الخصوص، الأمر الذي تؤيد معه لجنة الاستئناف ما انتهت إليه لجنة الفصل في قرارها محل الاستئناف.

أما ما دفع به المدعى عليه من عدم اختصاص اللجنة بنظر الدعوى، فيجيب عنه بأنه بعد اطلاع لجنة الاستئناف على البند رقم (1) من الاتفاقية المبرمة بين طرفي الدعوى، تبين أنه تضمن الاتفاق على تسلم المدعى عليه المبلغ محل الدعوى لغرض البيع والشراء في الأسهم السعودية، الأمر الذي يعني أن النزاع محل النظر داخل في اختصاص لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية وفقاً لنص المادة (الثلاثين) من نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/30 وتاريخ 1424/06/02هـ. وتعديلاته، الأمر الذي تلتفت معه لجنة الاستئناف عما أثاره المدعى عليه في هذا الشأن.

وأما ما دفع به المدعى عليه من أن لجنة الفصل أهدرت حجية الحكم القضائي الصادر بحقه من المحكمة الجزائية بخميس مشيط القاضي بعدم ثبوت إدانته بما نُسب إليه في دعوى المدعي العام من مشاركة مشغل الأموال المساهم/ (أ) بجمع الأموال، فيجيب عن ذلك بأن الحكم محل الاستناد من قبل المدعى عليه صادر في دعوى جزائية لا علاقة للمدعي بها ولم تتضمن الإشارة إلى مصير الأموال التي تسلمها منه، الأمر الذي تقرر معه اللجنة الالتفات عن هذا الدفع.



أما ما دفع به المدعى عليه من أنه أثناء فترة الاستثمار في سوق الاسهم السعودية كان مجرد وسيط لدى المساهم/ (أ) والمدعي يعلم ذلك، فيجيب عنه بأن الاتفاقية محل الدعوى نصت على أن المدعى عليه يقوم بالاستثمار في الأسهم مقابل نسبة من الأرباح، وعليه فإن ذلك يُعدّ ممارسة لعمل من أعمال الأوراق المالية بالمخالفة لنظام السوق المالية ولوائح التنفيذ، الأمر الذي تلفت معه اللجنة عن هذا الدفع.

أما بقية ما أورده المدعى عليه في مذكرته الاستئنافية، فإن لجنة الاستئناف لم ترفضها ما يؤثر في صحة النتيجة التي خلصت إليها لجنة الفصل في قرارها.

فلهذه الأسباب

قررت لجنة الاستئناف:

تأييد قرار لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية رقم 3867/ل/د/1/2022 لعام 1443هـ.

منطوق قرار لجنة الفصل

"أولاً: بطلان الاتفاق المبرم بين المدعي والمدعى عليه.
ثانياً: إلزام المدعى عليه بأن يعيد إلى المدعي مبلغاً قدره مائتين وثمانية آلاف (208,000) ريال".